المنظمة
العالمية
للملكية
الفكرية

الملكية الفكرية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور

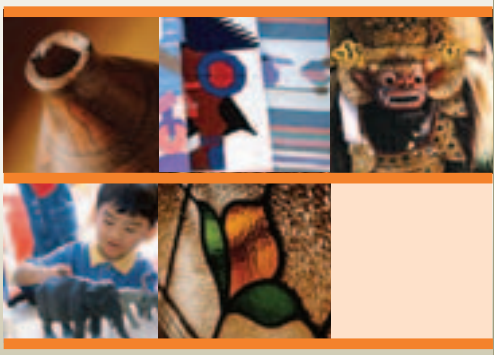

1

الكتيب رقم

هو أحد الكتيبات التي تتناول بالبحث الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور.

تنبيه: ليس الغرض من المعلومات الواردة في هذا الكتيب أن تكون بديلا عن المشورة القانونية لأهل المهنة، وإنما يقتصر الغرض منها على تقديم معلومات أساسية عن المسألة موضع البحث.

الأعمال الفنية للغلاف مستخرجة من مصنف نشرته سوزان واجي واجي بعنوان "صور زيتية جدارية لمجتمع Munupi"، تحت رعاية جمعية Munupi للفنون والحرف اليدوية، ومجتمع Pirlangimpi، ملفيل آيلند، أستراليا. والسيدة واجي واجي هي صاحبة حق المؤلف، وقد أخذنا من مصنفها بموافقة صريحة منها، علما بأن كل الحقوق محفوظة.

وقد استخرجت الصور الواردة في هذا الكتيب من قواعد البيانات المتوفرة في الأسواق وتشترك فيها الويبو.

نظرة مجملة

فنون الشعوب الأصلية المقلدة على السجاد والقمصان القطنية وبطاقات المعايدات، والموسيقى التقليدية المدمجة في إيقاعات الرقص التكنو لإنتاج أسطوانات "الموسيقى العالمية" الرائجة، والسجاجيد المنسوجة يدويا وأشغال الحرف اليدوية المقلدة والمباعة على أنها "أصيلة"، وإجراءات إصدار براءات عن الآلات الموسيقية التقليدية، وكلمات وتسميات الشعوب الأصلية المسجلة كعلامات تجارية والمستخدمة تجاريا.

هذه هي بعض الأمثلة التي تستشهد بها الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية والثقافية الأخرى عند إقامة الدليل على أن الأعمال الإبداعية التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تتطلب حماية أكبر بموجب الملكية الفكرية.

والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) التي شرعت أول الأمر في فحص العلاقة بين الملكية الفكرية وحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي (أو أشكال التعبير الفولكلوري) وترويجها وصونها منذ عدة عقود، تنفذ برنامجا طموحا يستهدف تطوير السياسات وتقديم المساعدة التشريعية وخلق الكفاءات في هذا المجال.

وتثير العلاقة بين أشكال التعبير الثقافي التقليدي والملكية الفكرية مشكلات معقدة ووخيمة العواقب، إذ أن أشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكور تعرِّف وتجسد قيم الشعوب

المحتويات

نظرة مجملة ١
جدول زمني ٣

مفاهيم أساسية ٥
ما هي "أشكال التعبير الثقافي التقليدي"؟ ٥
"حماية" الملكية الفكرية ٩
ما هي العلاقة بين مفهوم "حماية" الملكية الفكرية ومفهوم "صون التراث الثقافي والحفاظ عليه"؟ ١٠

إطار سياسي قانوني وثقافي ١٢
ما هي احتياجات وتطلعات أمناء أشكال التعبير الثقافي التقليدي/ الفولكلور؟ ١٢
دور "الملك العام" ١٣

خيارات قانونية: اتجاهات وتجارب وطنية وإقليمية ودولية ١٥
تحديد أهداف السياسة الوطنية ١٥
الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية النافذة حاليا وتكييفها ١٦
تدابير وأنظمة خاصة ١٩
تسجيل أشكال التعبير الثقافي وتوثيقها ٢٠

تدابير عملية لتحديد الاتجاهات العامة ٢١

ما هي التدابير الواجب اتخاذها في المستقبل؟ ٢٢

الأصلية وغيرها من المجتمعات، وكذلك تقاليدها ومعتقداتها.

والمشكلات المترتبة على تعدد أشكال الثقافات والتنوع الثقافي، في المجتمعات التي تضم شعوبا أصلية ومهاجرة على الأخص، تستلزم وضع سياسات ثقافية لتحقيق التوازن بين حماية وصون أشكال التعبير الثقافي - التقليدي أو خلافه - وتبادل التجارب الثقافية دون أي قيد.

وثمة مشكلة أخرى، ألا وهي تحقيق التوازن بين الرغبة في صون الثقافات التقليدية والرغبة في حفز القدرات الابتكارية القائمة على التقاليد كعامل مساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة. ويثير تناول هذه المشكلات بالبحث بعض الأسئلة الشائكة للغاية: من "يملك" التراث الثقافي القومي؟ وما هي العلاقة بين حماية الملكية الفكرية وتعزيز التنوع الثقافي؟ وما هي السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية التي تخدم أفضل من غيرها "الملك العام" الخلاق والمتعدد الثقافات؟ وكيف يمكن لأنظمة الملكية الفكرية الحالية أن تقرّ بالقوانين العرفية؟ ومتى تكون "الاستعارة" من ثقافة تقليدية إلهاما مشروعا، ومتى تكون اقتباسا أو تقليدا غير ملائم؟ وهل هناك علاقة بين "صون" التراث الثقافي وبين "حماية" أشكال التعبير الثقافي التقليدي بموجب قانون الملكية الفكرية؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه العلاقة؟

ويحدد هذا الكتيب المفاهيم الأساسية والاعتبارات القانونية والسياسية الثقافية، وكذلك الخيارات القانونية الرئيسية، التي تستند إلى الاتجاهات الوطنية والإقليمية والدولية المرتبطة بحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي.

وترد فيما يلي نظرة تاريخية مقتضبة عن الموضوع محل البحث.

عبارة "أشكال التعبير الثقافي التقليدي" وعبارة "أشكال التعبير الفولكلوري"

تستخدم في هذا الكتيب عبارة "أشكال التعبير الثقافي التقليدي" وعبارة "أشكال التعبير الفولكلوري" دون تمييز. وعلى الرغم من أن "أشكال التعبير الفولكلوري" هي العبارة الأكثر استعمالا في المداولات الدولية وترد في قوانين وطنية عديدة، فإن بعض المجتمعات أعربت عن تحفظها على الدلالة السلبية لكلمة "الفولكلور". ولا يقصد باستخدام عبارة "أشكال التعبير الثقافي التقليدي" أو عبارة "أشكال التعبير الفولكلوري" في هذا الكتيب الإيحاء بأي توافق للآراء بين الدول أو المجتمعات أو أصحاب المصالح بشأن صلاحية أو ملاءمة هاتين العبارتين أو أي عبارة أخرى، إذ أن اختيار العبارة أو العبارات الملائمة وتحديد الموضوع الذي تشمله هما في النهاية رهن قرار من واضعي السياسات والمجتمعات المعنية على المستويين المحلي والوطني، كما أشار إلى ذلك عدد كبير من المختصين.

جدول زمني

- في سنة ١٩٦٧، نص **تعديل اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية** على وضع آلية تكفل الحماية الدولية للمصنفات مغفولة الاسم والمصنفات غير المنشورة. ووفقا لصياغة هذا التعديل التي تنعكس في المادة ١٥(٤) من الاتفاقية، فإن الغرض المقصود هو كفالة الحماية الدولية لأشكال التعبير الفولكلوري/أشكال التعبير الثقافي التقليدي.

- وفي سنة ١٩٧٦، اعتمد **قانون تونس النموذجي لحقوق المؤلف لتستعين به البلاد النامية**، الذي ينص من بين جملة أمور على توفير حماية خاصة لأشكال التعبير الفولكلوري.

- وفي سنة ١٩٨٢، بناء على دعوة من الويبو واليونسكو، وضع فريق من الخبراء نموذجا خاصا لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي، أي **أحكام الويبو واليونسكو النموذجية**، سنة ١٩٨٢.

- وفي سنة ١٩٨٤، دعت كل من الويبو واليونسكو **فريقا للخبراء** للنظر في توفير الحماية الدولية لأشكال التعبير الفولكلوري بموجب الملكية الفكرية. ووضع تحت تصرف الخبراء مشروع معاهدة تعتمد على الأحكام النموذجية لسنة ١٩٨٢ الوارد ذكرها أعلاه. غير أن أغلبية المشاركين في المداولات رأت أنه من السابق لأوانه وضع معاهدة دولية في ذلك الوقت.

- وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦، اعتمدت الدول الأعضاء في الويبو **معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي**، التي تنص على توفير الحماية أيضا لفناني أداء أي شكل من أشكال التعبير الفولكلوري.

- وفي أبريل/نيسان ١٩٩٧، عقد **محفل اليونسكو والويبو العالمي بشأن حماية الفولكلور** في فوكيت بتايلند.

- وخلال الفترة المتراوحة بين سنة ١٩٩٨ و١٩٩٩، أوفدت الويبو **بعثات لتقصي الحقائق** في ٢٨ بلدا من أجل تحديد الاحتياجات والتطلعات المتعلقة بالملكية الفكرية لأصحاب المعارف التقليدية، ولأغراض تلك البعثات، تضمنت "المعارف التقليدية" أشكال التعبير الثقافي التقليدي كفئة فرعية. وأجرت تلك البعثات مشاورات مع أكثر من ثلاثة آلاف شخص يمثل المجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات غير الحكومية والدوائر الحكومية والأوساط الأكاديمية ومراكز البحث والقطاع الخاص. ونشرت الويبو نتائج تلك البعثات في تقرير عنوانه "احتياجات أصحاب المعارف التقليدية وتطلعاتهم إلى الحماية بموجب الملكية

الفكرية: تقرير الويبو بشأن بعثات تقصي الحقائق (١٩٩٨-١٩٩٩)".

- وفي سنة ١٩٩٩، نظمت الويبو **مشاورات إقليمية بشأن حماية أشكال التعبير الفولكلوري** للبلدان الأفريقية (في مارس/آذار ١٩٩٩) ولبلدان إقليم آسيا والمحيط الهادئ (في أبريل/نيسان ١٩٩٩) وللبلدان العربية (في مايو/أيار ١٩٩٩) ولبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (في يونيه/حزيران ١٩٩٩). وأدت تلك المشاورات إلى اعتماد قرارات أو توصيات، من بينها التوصية بأن تضاعف الويبو واليونسكو العمل وتكثفه في مجال حماية الفولكلور. وأجمعت التوصيات على أن يشمل العمل المقبل في هذا المجال استحداث نظام دولي فعال لحماية أشكال التعبير الفولكلوري.

- وفي أواخر سنة ٢٠٠٠، أنشئت **لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور**. وقد أنجزت اللجنة تقدما ملحوظا في بحث الروابط السياسية والعملية بين نظام الملكية الفكرية ومشاغل الممارسين والقيّمين على الثقافات التقليدية. وبناء على توجيه اللجنة، أصدرت أمانة الويبو استبيانا مفصلا عن التجارب الوطنية، وأعدت مجموعة من الدراسات التحليلية الشاملة بالاستناد إلى الردود على الاستبيان المذكور والمشاورات والبحوث الأخرى. وشكلت تلك الدراسات أساسا للمداولات السياسية الدولية الجارية، وساعدت في ابتكار أدوات عملية، واعتمادا على تلك التجارب المختلفة، تنحو اللجنة حاليا إلى التوصل إلى تفاهم دولي بشأن الأهداف والمبادئ المشتركة التي ينبغي الاسترشاد بها لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويمكن طلب كل هذه المراجع من أمانة الويبو وعلى الموقع *http://www.wipo.int/tk/en/cultural/index.html*.

- وكجزء من برنامج الويبو العام بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي، فإن الويبو تنظم ندوات وحلقات تدريبية وبعثات لتقصي الحقائق، وتكلف خبراء بإعداد دراسات إفرادية، وتتكفل بصياغة تشريعات وإسداء المشورة وتقديم التعليم والتدريب.

أحكام الويبو واليونسكو النموذجية للقوانين الوطنية، ١٩٨٢

في سنة ١٩٨٢، اعتمدت أحكام نموذجية للقوانين الوطنية بشأن حماية أشكال التعبير الفولكلوري من الاستغلال غير المشروع والأعمال الضارة الأخرى (الأحكام النموذجية لسنة ١٩٨٢) تحت رعاية الويبو واليونسكو. ونصت تلك الأحكام على فئتين رئيسيتين من الأعمال التي تحمى منهما أشكال التعبير الثقافي التقليدي، أي فئة "الاستغلال غير المشروع" وفئة "الأعمال الضارة الأخرى". كما أنها كانت عاملا مؤثرا في القوانين الوطنية لعدد كبير من البلدان. ودعا العديد من الدول وأصحاب المصالح إلى تحسين تلك الأحكام النموذجية واستكمالها.

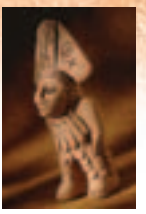

مفاهيم أساسية

ما هي "أشكال التعبير الثقافي التقليدي"؟

أشكال التعبير الثقافي التقليدي، التي تنشأ في الغالب عن عمليات مشتركة بين الأجيال وعمليات إبداعية اجتماعية وجماعية مرنة، تجسد وتعرِّف تاريخ مجتمع ما وهويته الثقافية والاجتماعية وقيمه.

وإذا كان التراث الثقافي يكمن في قلب هوية المجتمع، إلاّ أنه "حي" أيضا، فهو يُبعث على الدوام بفضل الرؤية الجديدة التي يضفيها الفنانون والممارسون التقليديون على أعمالهم. ولا تتعلق التقاليد بالتقليد والاستنساخ فحسب، بل إنها تتعلق أيضا بالإبداع والابتكار داخل الإطار التقليدي. ولذلك، فإن القدرة الابتكارية التقليدية تتسم بتفاعل ديناميكي بين القدرة الابتكارية الجماعية والفردية، وانطلاقا من منظور الملكية الفكرية، وفي هذا السياق الديناميكي والإبداعي، غالبا ما يكون من الصعب معرفة مكوِّنات الإبداع المستقل. بيد أن قوانين حق المؤلف النافذة حاليا تعتبر أي تحوير أو توزيع موسيقي لمواد تقليدية قديمة وسابقة من الأصالة بما يكفي في أغلب الأحيان حتى يكون أهلا للحماية بموجب حق المؤلف.

وهذه نقطة أساسية تقع في صميم مناقشات سياسية مكثفة: هل الحماية المتوفرة حاليا للأعمال الابتكارية المعاصرة القائمة على التقاليد ملائمة، أم من الضروري توفير حماية إضافية للأعمال السابقة والمهمة بموجب الملكية الفكرية؟ انظر في هذا الشأن أدناه تحت عنوان "إطار سياسي قانوني وثقافي".

خصائص أشكال التعبير الثقافي التقليدي/ الفولكلور

يمكن أن نقول عموما بأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلوري "١" تنتقل من جيل إلى جيل آخر سواء شفهيا أو بالتقليد، "٢" وتجسد هوية المجتمع الثقافية والاجتماعية، "٣" وتتكون من عناصر يختص بها تراث المجتمع، "٤" ويضعها "مؤلفون مجهولون" و/أو مجتمعات و/أو أفراد يعترف لهم المجتمع بأن لهم الحق أو المسؤولية أو التصريح بعمل ذلك، "٥" ولا تبتكر في الغالب لأغراض تجارية، وإنما كوسيلة لنقل أشكال التعبير الديني والثقافي، "٦" وتتطور وتنمو وتُبعث من جديد داخل المجتمع.

وصف عملي لأشكال التعبير الثقافي التقليدي/أشكال التعبير الفولكلوري

على الرغم من أن أي وصف عملي **لأشكال التعبير الثقافي التقليدي/أشكال التعبير الفولكلوري** ليس تعريفا رسميا في حد ذاته، فمن الممكن أن نقول إن هذه الأشكال تعني منتجات تتكون من عناصر يختص بها التراث الثقافي التقليدي الذي طوره وحافظ عليه مجتمع [اسم البلد] أو أفراد، وتجسد التطلعات الفنية التقليدية لهذا المجتمع، وعلى الأخص:

- أشكال التعبير الشفهي، مثل الحكايات الشعبية وقصائد الشعر الشعبي والأحاجي والكلمات والرموز والإشارات؛
- وأشكال التعبير الموسيقي، مثل الأغاني والمعزوفات الموسيقية الشعبية؛
- وأشكال التعبير بالحركة، مثل الرقصات والتمثيليات وأشكال التعبير الفني أو الطقوس والشعائر الشعبية ، سواء حوِّلت إلى شكل مادي أو لم تحوَّل؛
- وأشكال التعبير الملموس مثل:
  - إنتاج الفنون الشعبية، وعلى الأخص الرسوم والصور الزيتية والمنقوشات والمنحوتات والأواني الفخارية وأعمال الفخار والفسيفساء وأشغال الخشب والأدوات المعدنية والحلي والسلال والمطرزات والمنسوجات والسجاد والأزياء؛
  - والحرف؛
  - والأدوات الموسيقية؛
  - وأشكال الفن المعماري.

وقد تكون "أشكال التعبير" الثقافي التقليدي (أو"أشكال التعبير" الفولكلوري) ملموسة أو غير ملموسة أو قد تكون في أغلب الأحيان خليطا منها. والمثال على "أشكال التعبير الفولكلوري المختلط" سجادة منسوجة (شكل ملموس) ترمز إلى عناصر حكاية تقليدية (شكل غير ملموس).

التراث الثقافي والتنمية الاقتصادية

يؤدي التراث الفني لأي مجتمع وظائف اجتماعية وروحية وثقافية عظيمة الأهمية، ويمكن أن يؤدي أيضا دورا في التنمية الاقتصادية كمصدر للابتكار والإبداع.

فالانتفاع بالمواد الثقافية التقليدية كمصدر للإبداع المعاصر يمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية للمجتمعات التقليدية من خلال إنشاء مؤسسات مجتمعية وخلق وظائف محلية وتطوير المهارات والسياحة الملائمة وكسب أموال أجنبية من منتجات المجتمعات.

وبإمكان الملكية الفكرية أن تؤدي دورا في هذا المجال، إذ أن توفير الحماية القانونية للابتكارات التقليدية، من خلال حماية الملكية الفكرية يسمح للمجتمعات وأفرادها بالاتجار بابتكاراتهم التقليدية إن رغبوا في ذلك و/أو باستبعاد المنافسين المتطفلين. كما يسمح تسويق المنتجات الحرفية للمجتمعات بإبراز هويتها الثقافية وتعزيزها، والإسهام في التنوع الثقافي. وفي هذا الصدد، تستطيع الملكية الفكرية أن تساعد على توثيق أصل الفنون والحرف (بموجب علامات الرقابة)

أو الحيلولة دون عرض منتجات مزيفة والادعاء كذبا بأنها "أصيلة" (بموجب قانون المنافسة غير المشروعة) مثلا. وقد انتفعت المجتمعات بملكيتها الفكرية لمراقبة كيفية استخدام ما تملكه من أشكال التعبير الثقافي، ومنع استخدام أعمالها التقليدية دون الاكتراث بشعورها وعلى نحو يحط من شأنها.

والتظاهرات الثقافية التقليدية هي أيضا مصدر للإلهام والإبداع للصناعات الثقافية، مثل قطاعات الترفيه والأزياء والنشر والحرف والتصميم. فالعديد من المؤسسات التجارية أو الصناعية، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، في البلدان النامية والمتقدمة، تحقق ثروتها اليوم باستغلال أشكال ومواد الثقافات التقليدية. فمثلا، الصناعات النشطة المعنية بالنشر والموسيقى والمصنفات السمعية البصرية في الهند ونيجيريا تعتمد على مواد ثقافية محلية.

مشروع وطني للتنمية الثقافية

من أمثلة مشروعات التنمية الثقافية برنامج "الاستثمار في الثقافة" الذي يرمي إلى الحد من الفقر في مجتمع "Khomani San" في **جنوب أفريقيا**. فهذا البرنامج ينعش الحرف اليدوية ويسمح للمجتمع لأول مرة بتحقيق إيراداته بنفسه.

ولا تعتبر العلاقة بين التقاليد والإبداع والسوق دائما علاقة إيجابية. وما قد يكون إبداعا من جانب قد يعتبر انتقاصا من الثقافة التقليدية من جانب آخر.

القيمة التجارية للحرف اليدوية

الفنون البصرية والحرف هي مصدر مهم لدخل المجتمعات الأصلية والفنانين في **أستراليا**. ومستوى حق المؤلف والحماية التي يتمتعون بها بموجب الملكية الفكرية هما من الأهمية بمكان وفقا لتقرير صدر سنة ٢٠٠٢، إذ أن رقم مبيعات صناعة الفنون البصرية والحرف اليدوية للسكان الأصليين يقدر بما يناهز ١٣٠ مليون دولار أمريكي في أستراليا. ويحصل السكان الأصليون على نحو ثلاثين مليون دولار أمريكي منها.

وفي **كولومبيا**، تتولى مؤسسة "Artesanias de Colombia" الوطنية تطوير قطاع الحرف اليدوية والنهوض به. وفي كثير من الحالات في كولومبيا، تكون السلع الحرفية هي المنتجات الوحيدة التي يمكن للمجتمعات الصغيرة الاتجار بها. ويشغل قطاع الحرف اليدوية أغلبية من النساء، ويعتبر عاملا مهما لتوزيع الثروة على الأسر محدودة الدخل أو الفاقدة لأحد الوالدين.

ما هي العلاقة بمفهوم "المعارف التقليدية"؟

غالبا ما تنظر المجتمعات الأصلية والتقليدية إلى أشكال التعبير عن ثقافتها التقليدية/الفولكلور على أنها لا تنفصل عن أنظمة المعارف التقليدية (مثل المعارف الطبية والبيئية والمعارف المتعلقة بالموارد البيولوجية)، بيد أن أشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور تناقش في سياق الملكية الفكرية بمعزل عن المعارف التقليدية عادة. وليس الغرض من ذلك الإيحاء بأنه ينبغي التمييز بينها على نحو مصطنع في سياق المجتمعات، وإنما يجسد ببساطة التجربة واسعة الانتشار التي أثبتت أن الأدوات القانونية المتباينة ومجموعة مختلفة من المسائل السياسية تنجم عادة عن تطبيق حماية الملكية الفكرية للحفاظ على أشكال التعبير الثقافي التقليدي من جهة والمعارف التقليدية التقنية من جهة أخرى. وبناء عليه، فإن حماية الملكية الفكرية تكمل الأنماط التقليدية لأشكال التعبير الثقافي وأنظمة المعارف التقليدية، وهي تسري خارج نطاق المجتمع الأصلي، ولكنها لا ترمي إلى الحلول محل عادات وممارسات المجتمع أو تقليدها. وقد أثبتت تجارب عديدة أن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي بموجب الملكية الفكرية تثير مسائل محددة بشأن السياسة الثقافية، وتنطوي بخلاف المعارف التقليدية التقنية على مبادئ أكثر قربا من تلك التي تقوم عليها أنظمة حق المؤلف والحقوق المجاورة. ولذلك، فمن المحتمل أن تكون المبادئ العامة والحلول المحددة لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية مختلفة. ومن المهم أن تكون أشكال حماية الفولكلور مستلهمة ومحددة بناء على مبادئ وسياسات قانونية وثقافية ملائمة. وعلاوة على ذلك، فإن التركيز المختلف على أشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور يسهل إجراء مناقشات أكثر تحديدا وتقنية وواقعية، ويكفل مراعاة تامة لتجارب أصحاب المصالح وتطلعاتهم، مثل المكاتب والإدارات الحكومية المعنية بحق المؤلف والثقافة والتربية، والمسؤولين التقليديين عن المجتمعات الأصلية والتقليدية، وفناني أداء أشكال التعبير الفني والتقاليد الثقافية، والمختصين بالفولكلور والعلوم الموسيقية الإثنية والقيّمين على السجلات والمحفوظات وغيرهم من العلماء المعنيين بالشؤون الثقافية. وعلى خلاف المعارف التقليدية، فقد أنجزت تجارب مهمة بغرض تطوير وتنفيذ حماية الملكية الفكرية فيما يتعلق خصيصا بأشكال التعبير الثقافي التقليدي/ الفولكلور على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية (انظر "الجدول الزمني" أعلاه).

للاطلاع على المناقشات التمهيدية بشأن المعارف التقليدية، انظر الكتيب الصادر بعنوان "الملكية الفكرية والمعارف التقليدية"!

"حماية" الملكية الفكرية

تشير الملكية الفكرية إلى إبداعات الذهن مثل الاختراعات والرسوم والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والأداء.

وتتمتع الملكية الفكرية بالحماية عادة بموجب قوانين تقيم حقوقا للملكية الخاصة في الأعمال الابتكارية والإبداعية من أجل مراقبة استغلالها، وعلى الأخص استغلالها التجاري، والتشجيع على مواصلة الابتكار والإبداع. ويحمي حق المؤلف مثلا المنتجات الإبداعية الصادرة في شكل مصنفات أدبية وفنية أصيلة من استغلالها بأشكال معيّنة مثل الاستنساخ والتحوير والأداء العلني والإذاعة والنقل إلى الجمهور بوسائل أخرى. ويحمي حق المؤلف أيضا من استغلال مصنف ما على نحو يحط من قدره، علما بأن هذه المسألة غالبا ما تثير القلق فيما يتعلق بالمواد الثقافية التقليدية.

حق المؤلف والتحوير ومفهوم "المصنفات المشتقة"

متى يكون الانتفاع بالمواد الثقافية التقليدية إلهاما مشروعا ومتى يكون تحويرا أو نسخا غير مناسب؟
يتمتع مؤلف مصنف ما مبدئيا بالحق الاستئثاري في مراقبة تحوير مصنفه، كالترجمة والتحقيق وأي شكل آخر من الأشكال التي تعاد بها صياغة المصنف أو تحوَّل أو تحوَّر. ويشار إليها جميعا باصطلاح "المصنفات المشتقة" في بعض الأحيان. وقد تكون المصنفات المشتقة نفسها مؤهلة للحماية بموجب حق المؤلف إذا كانت أصيلة بما فيه الكفاية، بل حتى المصنفات المشتقة من مواد أصبحت في الملك العام يمكن حمايتها بموجب حق المؤلف لأنه قد ينجم عن أي تفسير جديد أو تعديل أو اقتباس أو مجموعة من المواد التي أصبحت في الملك العام شكل جديد ومميز للتعبير يكون "أصيلا" بما فيه الكفاية. ويساعد ذلك في فهم ما يدعو إلى اعتبار أي إنتاج أدبي وفني معاصر يكون مشتقا أو مستلهما من ثقافة تقليدية ويتضمن عناصر جديدة عملا مميزا وأصيلا ومحميا بالتالي.

غير أن الحماية التي تمنح للمصنفات المشتقة تنحصر في المواد أو الجوانب الجديدة للمصنف المشتق. وبناء عليه يجوز للمصنف المشتق أن يشمل بالإضافة إلى المواد الجديدة التي يملكها المؤلف، مواد سبق أن كانت ملكا لصاحب حق آخر أو سقطت في الملك العام. ويظل وضع هذه المواد من حيث حق المؤلف أو الملك العام، حسب ما يكون الحال، على حاله.

وإذا كانت الحقوق الاستئثارية لصاحب حق المؤلف تشمل عادة الحق في التصريح بتحوير المصنف المحمي أو منع تحويره، إلاّ أن ذلك لا يمنع المبدعين بوجه عام من الاستلهام من مصنفات أخرى أو الاقتباس منها، إذ أن حق المؤلف يساند فكرة اعتماد الفنانين الجدد على أعمال غيرهم، ويكافئ الارتجال. وبعبارة أخرى، فإن الاستعارة والاستلهام جائزان. أما التحوير والنسخ فإنهما غير جائزين. والتمييز بينها ليس أمرا ميسورا دائما.

Photo: Mercedes Martínez Dozal

امرأتان من مجتمع "سلّمي" بزيهما التقليدي

ولا تركز كل جوانب حماية الملكية الفكرية على الأعمال الإبداعية والابتكارية مباشرة. وعلى الأخص قانون العلامات والبيانات والإشارات المميزة (القوانين التي تنظم العلامات التجارية والبيانات الجغرافية والرموز الوطنية)، وكذلك المجال المرتبط بمكافحة المنافسة غير المشروعة. فهي تستهدف حماية السمعة الحسنة والسمات المميزة والشهرة التجارية المعترف بها. كما يتمتع بها المجتمع التقليدي في نتاجه من الحرف اليدوية والأعمال الفنية والمنتجات التقليدية الأخرى.

وعناصر ومبادئ نظام حق المؤلف مهمة بصورة خاصة لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي، لأن أكثر هذه الأشكال عبارة عن منتجات أدبية وفنية، وهو محمي أو أهل للحماية بموجب حق المؤلف. وهذا هو السبب الذي دفع بلدانا عديدة إلى حماية الفولكلور بموجب قانون حق المؤلف. وتعود الحقوق المجاورة لحق المؤلف، وعلى الأخص حقوق فناني الأداء، بفائدة مباشرة أيضا. وقد أمكن الانتفاع بالفرع الرئيسي الآخر لقانون الملكية الفكرية، أي الملكية الصناعية، أيضا لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي، ولا سيما العلامات التجارية (مثل العلامات الجماعية) والبيانات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية (بما في ذلك تصاميم المنسوجات) ومكافحة المنافسة غير المشروعة.

ما هي العلاقة بين مفهوم "حماية" الملكية الفكرية ومفهوم "صون التراث الثقافي والحفاظ عليه"؟

في سياق التراث الثقافي، يشير مفهوم "الصون" ومفهوم "الحفاظ" بوجه عام إلى تحديد التراث الثقافي وتوثيقه ونقله وإنعاشه وترويجه، من أجل ضمان المحافظة عليه أو بقائه. ويأتي صون التراث الثقافي والحفاظ عليه ضمن الأهداف الرئيسية لعدد كبير من البرامج والاتفاقيات الدولية، وكذلك السياسات والممارسات والمشروعات الإقليمية والوطنية.

وينصب عمل الويبو أساسا على "حماية" أشكال التعبير الثقافي التقليدي حسب المعنى المقصود من الملكية الفكرية، وذلك تمشيا مع اختصاصها.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

تضطلع اليونسكو بعمل مهم لصون التراث الثقافي. وشمل تعاون الويبو واليونسكو بشأن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي إعداد أحكام نموذجية مشتركة في سنة ١٩٨٢. وتواصل المنظمتان تعاونهما كما كان عليه الحال في السابق. ففي سنة ١٩٩٩ مثلا، اشتركت المنظمتان معا في تنظيم مشاورات إقليمية بشأن الفولكلور. وفي سنة ٢٠٠٣، اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو "اتفاقية دولية لصون التراث الثقافي غير المادي".

وثمة علاقة مهمة بين "حماية" الملكية الفكرية وبين "الصون/الحفاظ" في سياق التراث الثقافي. فمثلا، قد تثير عملية الصون بالذات (مثل تسجيل المواد الثقافية التقليدية أو توثيقها ونشرها) القلق من عدم حماية الملكية الفكرية، وقد تؤدي عن غير قصد إلى إسقاط أشكال التعبير الثقافي التقليدي في "الملك العام"، مما يسمح للغير بالانتفاع بها ضد رغبة المجتمع الأصلي. وما لم يتم تناولها بعناية، فإنها قد تعني أن الشخص الذي يسجل شكل التعبير التقليدي يكتسب حق المؤلف بالنسبة للشكل الذي سجل به (مثلا تسجيل صورة أو فيلم أو صوت لأحد أشكال التعبير الثقافي التقليدي).

ومن الأهمية بمكان توضيح المقصود باصطلاح "الحماية"، لأن احتياجات وتطلعات أصحاب أشكال التعبير الثقافي التقليدي وممارسيها يمكن تلبيتها في بعض الحالات على نحو أفضل بتدابير الصون والحفظ بدلا من الحماية بموجب الملكية الفكرية.

معاني "الحماية" المختلفة

لنأخذ مثلا أسطورة مسجلة منذ عدة قرون على قطعة من الملابس. ربما تكون "حماية" الأسطورة بموجب الملكية الفكرية مفيدة في منع الغير من استنساخ الأسطورة على قميص قطني. وإذا كان عدد قليل من الأشخاص على معرفة بالأسطورة وباللغة التي ينبغي استخدامها لسرد الأسطورة، فإن "الحماية" قد تتخذ شكل تدابير من شأنها أن تساعد الناس على نقل معرفتهم بالأسطورة ولغتها إلى الجيل التالي. وإذا بدأت قطعة الملابس تتلف، فإن "الحماية" قد تتخذ شكل تدابير من شأنها أن تضمن حفظ قطعة الملابس للأجيال المقبلة. وفي حالات أخرى، قد تتخذ "الحماية" شكلا من شأنه ترويج الأسطورة خارج نطاق المجتمع لكي يطلع عليها الغير، ويفهم ثقافة المجتمع الذي أبدع الأسطورة ويحترمها بصورة أكبر.

Photo: Wend Wendland

فرقة الرقص الوطنية الزامبية

إطار سياسي قانوني وثقافي

ينبغي النظر إلى الحماية القانونية لأشكال التعبير الثقافي التقليدي في سياق سياسي شامل، وليس كغاية في حد ذاتها. ويتطلب ذلك التفكير مليا في بعض المسائل الأوسع نطاقا مثل:

- صون التراث الثقافي والحفاظ عليه؛
- وتعزيز التنوع الثقافي؛
- واحترام الحقوق الثقافية؛
- وتشجيع التطوير الفني والتبادل الثقافي؛
- ومعرفة احتياجات ومصالح المجتمعات الأصلية والتقليدية؛
- وتشجيع الإبداع والابتكار القائم على التقاليد كمقومات للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ما هي احتياجات وتطلعات أمناء أشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور؟

تطالب المجتمعات الأصلية والمحلية بأشكال مختلفة للحماية، تشمل ما يلي:

- حماية الإنتاج الأدبي والفني التقليدي من استنساخه وتحويره وتوزيعه وأدائه وأي عمل آخر مماثل بدون تصريح. وكذلك منع أي استخدام مهين للإنتاج أو محط من قدره أو جارح من الناحية الثقافية والروحية؛
- وحماية الحرف اليدوية، وعلى الأخص "أسلوبها"؛
- ومنع الادعاءات الكاذبة والمضللة بالأصالة وعدم الاعتراف بالمصدر الأصلي؛
- والحماية الدفاعية للشارات والرموز التقليدية.

وبالنسبة لهذه الأمثلة، اتضحت **ثلاثة مناهج** في المجتمعات الأصلية والمحلية خلال مهمات تقصي الحقائق والمشاورات التي قامت بها الويبو منذ سنة ١٩٩٨:

Photo: Wend Wendland

حرفيون وفنانو أداء تقليديون من مقاطعة يونان الصينية

- **حماية الملكية الفكرية لدعم التنمية الاقتصادية**: ترغب بعض المجتمعات في كسب الملكية الفكرية وممارستها في أعمالها الابتكارية والإبداعية القائمة على التقاليد، حتى تتمكن من استغلالها تجاريا كمساهمة في تنميتها الاقتصادية.

- **حماية الملكية الفكرية لمنع الغير من أي انتفاع غير مرغوب فيه**: قد ترغب المجتمعات في كسب الحماية بموجب الملكية الفكرية من أجل ممارسة حقوق الملكية الفكرية لمنع الغير من استغلال وتسويق تراثها الثقافي وأشكال

تعبيرها الثقافي التقليدي، بما في ذلك أي انتفاع جارٍ أو محط من قدرها.

وينطوي المنهجان الأولان على "حماية موجبة"، أي الحصول على حقوق في المواد المحمية وفرض الاعتراف بها على الغير. وبإمكان الحماية الموجبة بالتالي أن تكون "١" أساسا قانونيا لأي معاملة تجارية وغيرها من المعاملات التي قد يختار صاحب التعبير الثقافي التقليدي اعتمادها مع شركاء آخرين، "٢" ومانعا للغير من الانتفاع بأشكال التعبير الثقافي التقليدي بدون تصريح أو بصورة غير ملائمة. وعلى العكس، فإن الاستراتيجيات الدفاعية تستهدف منع الغير من كسب أو حفظ حقوق في الملكية الفكرية تكون مناوئة. ومن الممكن الانتفاع بمختلف الاستراتيجيات الموجبة والدفاعية معا، حسب ما يريد أصحاب أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو أمناؤها تحقيقه. ويمكن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي السرية أو المقدسة لأي مجتمع بصورة دفاعية، كما يمكن حماية الحرف اليدوية بصورة موجبة من التقليد أو التزييف باعتبارها جزءا من مشروع تجاري للمجتمع المعني.

Photo: Wend Wendland

السيد كون فابلاو، مصمم من مقاطعة يونان الصينية، حصل على الحماية لطقم الشاي المفضض القائم على التقاليد كنموذج صناعي

دور "الملك العام"

يستدعي إعداد إطار سياسي ملائم ومتكامل يجمع بين الحماية على أساس الملكية الفكرية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي فهما دقيقا لدور ونطاق وحدود ما يسمى "الملك العام". وتستخدم عبارة "الملك العام" في هذا الكتيب للإشارة إلى عناصر الملكية الفكرية التي لا تكون أهلا للملكية الخاصة، ويحق لأي فرد من الجمهور أن ينتفع بمحتوياتها قانونا. وتعني عبارة "الملك العام" في هذا السياق شيئا مخالفا لما تعنيه عبارة "متاح للجمهور". فمثلا، يجوز أن تكون محتويات مصنف ما متاحة للجمهور على الإنترنت، ولكنها لا تدخل في "الملك العام" من منظور حق المؤلف. وغالبا ما تصف المجتمعات الأصلية وأصحاب المصالح الآخرون "الملك العام" بأنه بدعة من بدع نظام الملكية الفكرية ولا يراعي حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي التي تتطلبها القوانين العرفية وقوانين المجتمعات الأصلية.

واقتصر النقاش بشأن الحماية المناسبة على البت في ضرورة تغيير الحدود الحالية الفاصلة بين "الملك العام" ونطاق حماية الملكية الفكرية من عدم ضرورته، وكيفية إجراء هذا التغيير. وبعبارة أخرى، هل الحماية المتوفرة حاليا بموجب الملكية الفكرية لأوجه الإبداع والأداء القائمة على التقاليد مناسبة؟ وهل تحقق التوازن المناسب وتلبي احتياجات المجتمعات التقليدية وعامة الجمهور؟ وهل توفر أفضل الفرص للإبداع والتنمية الاقتصادية؟ أم من الضروري ضمان شكل جديد من الحماية بموجب الملكية الفكرية للمواد السابق وجودها؟

الردود على هذه الأسئلة الشائكة متفاوتة. فالبعض يدعي بأن الملك العام لا يعوق تطور الفولكلور، بل يشجع المجتمع على الحفاظ على "تراثه الثقافي السابق" عن طريق توفير الحماية بموجب حق المؤلف لأفراد المجتمع الذين يستخدمون مختلف أشكال التعبير عن "التراث الثقافي السابق" في ابتكاراتهم أو أعمالهم اليومية. ويدعو البعض الآخر إلى حرمان كل المواد القديمة من الحماية لمجرد أنها ليست حديثة بما فيه الكفاية! وانطلاقا من هذه الفكرة، فإن الابتكارات الجديدة تعتمد غالبا على سوابق ثقافية وقديمة مستعارة، ويحق للمجتمعات الثقافية أن يعترف بها وتستفيد من الانتفاع بتقاليدها.

اتجاهات وتجارب: حق استخدام العقود

في سنة ١٩٩٨، أنتج مصنع ثياب السباحة "Moontide" في نيوزيلندا تشكيلة جديدة من ثياب نسائية للسباحة، عليها رسوم متشابكة لشعب "Maori" تعرف برسم "Koru". وطور المصنع تلك التشكيلة بالمشاركة مع متعهد من شعب "Maori". وأجرى مفاوضات بشأن استخدام الرسم مع أحد زعماء المجتمع المحلي. وسيطر اهتمامان على استخدام الرسم، أي الجدوى التجارية واحترام التراث الثقافي. ويعود جزء من دخل المبيعات لقبيلة "Pirirakau hapu" من شعب "Ngati Ranginui".

المصدر: Shand, Peter, "Scenes from the Colonial Catwalk: Cultural Appropriation, Intellectual Property Rights, and Fashion", Cultural Analysis, Volume 3, 2002.

خيارات قانونية: اتجاهات وتجارب وطنية وإقليمية ودولية

أثبتت الخبرة المكتسبة حتى الآن في حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي أنه لا يوجد حل شامل واحد ومناسب لكل الأولويات الوطنية والبيئة القانونية والثقافية واحتياجات المجتمعات التقليدية في كل البلدان. بل من المحتمل أن تتوفر الحماية الفعالة في "قائمة" من الخيارات المتمايزة والمتعددة للحماية، والتي ربما تعززها مجموعة من الأهداف المشتركة والمبادئ الأساسية المتفق عليها دوليا.

وتشمل الخيارات أنظمة الملكية الفكرية الحالية (بما فيها المنافسة غير المشروعة) وحقوق الملكية الفكرية المعدلة (جوانب خاصة من أنظمة الملكية الفكرية) وأنظمة جديدة خاصة قائمة بذاتها. وكذلك الخيارات غير المتعلقة بالملكية الفكرية، مثل الممارسات التجارية وقوانين التوسيم والعقود والبروتوكولات والقوانين العرفية وقوانين المجتمعات الأصلية، وبرامج وقوانين صون التراث الثقافي. وسبل الانتصاف المنصوص عليها في القانون العام من الإثراء غير المشروع والتشهير والتجديف مثلا، والقانون الجنائي.

وترد في هذا الجزء من الكتيب بعض الأمثلة على الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية المكتسبة حتى الآن بفضل هذه الخيارات المختلفة.

بيد أنه ينبغي أولا التطرق باختصار إلى مسألة أولية أساسية، ألا وهي تحديد الأهداف.

تحديد أهداف السياسة الوطنية

تعتمد طريقة صياغة وتحديد نظام الحماية إلى حد كبير على الأهداف المطلوب بلوغها. وقد وضعت بعض البلدان مجموعة مختلفة من الأهداف السياسية التي تعتمد عليها حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي، بما في ذلك:

- تحقيق الثروة والفرص المناسبة للتجارة والتنمية الاقتصادية المستدامة؛
- وصون الفولكلور والثقافات التقليدية وترويجها وتطويرها؛
- ومنع استغلال أشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور بدون تصريح، والانتفاع بها بصورة غير مشروعة وإساءة استعمالها؛
- وتعزيز احترام الثقافات التقليدية والمجتمعات التي تصونها؛
- والحفاظ على الهوية الثقافية وقيم المجتمعات؛
- وتعزيز التنوع الثقافي.

القوانين ليست كافية ومن الضروري دعم الكفاءات وإنشاء المؤسسات

إن إحدى العبر الرئيسية المستخلصة من عمل الويبو أن الاعتماد على القوانين لحماية أشكال التعبير الفولكلوري لا يكفي. إذ يجب معرفة القوانين وتمكين المجتمعات والأشخاص الذين تستهدفهم من اكتساب الحقوق وممارستها والانتفاع بها وفقا للقانون. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتمكن الإدارات الحكومية من توفير المساعدة العملية للمجتمعات. ويجب أن تتوفر المعلومات المناسبة للمستشارين القانونيين لإسداء المشورة لزبائنهم. ومن أجل حماية أشكال التعبير الفولكلوري حماية فعالة، يجب زيادة التوعية وتوفير التدريب على نطاق واسع وزيادة المساعدة القانونية وتطوير المؤسسات الملائمة التي بإمكانها أن تساعد المجتمعات على الانتفاع بحقوقها وإنفاذها.

الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية النافذة حاليا وتكييفها

حماية المنتجات والرسوم الأدبية والفنية

غالبا ما يكون أي تفسير أو اشتقاق أو تجميع أو تعديل معاصر لمواد تقليدية قديمة وسابقة أصيلا بما فيه الكفاية لكي يصبح مؤهلا للحماية كمصنف محمي بموجب حق المؤلف. كما أشير إلى ذلك أعلاه. وبناء على المادة ١٥(٤) من اتفاقية برن، فإن المصنفات مغفولة الاسم والمصنفات غير المنشورة (مثل الكثير من أعمال الفولكلور) تتمتع بالحماية أيضا.

وبالمثل، فبإمكان الرسامين التقليديين الذين يعملون في إطار تراثهم الثقافي تسجيل رسومهم الجديدة. ويمكن حماية بعض كلمات ورموز المجتمعات الأصلية والتقليدية كعلامات تجارية.

وعلاوة على ذلك، فإن الحماية المتوفرة حاليا على الصعيد الدولي بموجب معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي قد تكون قيّمة للغاية. وغالبا

All rights reserved

رفعت الفنانة صاحبة هذا المصنف المشهور الذي يستند إلى حكايات تقليدية مبتكرة المصورة على اليسار دعوى تعدٍّ على حق المؤلف ضد صانع السجادة (المصورة على اليمين) وربحت الدعوى. ونظرا لثبوت الجرم الثقافي والروحي، منحت المحكمة تعويضات إضافية تقاسمها المجتمع الذي تنتمي إليه الفنانة وفقا لقانونه العرفي.

المؤلفة: السيدة بندوك ماريكا. كل الحقوق محفوظة. حقوق نشر هذا المصنف محفوظة للفنانة. ولا يجوز استنساخ المصنف بأي شكل من الأشكال بدون تصريح من الفنانة والمجتمع المعني.

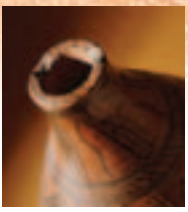

ما ينفذ الغير إلى الفولكلور ويتملكه من خلال أحدث أداء تقليدي له. فعندما يسجل أداء أغنية تقليدية مثلا، فإن التسجيل يسمح للغير بالنفاذ إلى الأغنية، ومن المهم بالتالي تحديد كيفية استخدام التسجيل وتوزيعه. وعلى البلدان التي صدقت على معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي أن تمنح فناني أداء الفولكلور حق التصريح بالتسجيل الصوتي لأدائهم، وحق التصريح بمعاملات معيّنة بشأن هذه التسجيلات.

وغالبا ما يطالب البعض بضرورة حماية الحقوق الجماعية. فما هي الإمكانات المتاحة حاليا؟ بناء على نظام حق المؤلف، يجوز لأكثر من شخص أن يكون صاحب حق المؤلف ذاته، إذ يجوز لمجموعات من الأشخاص، مثل المجتمعات التقليدية، أن تنشئ جمعية أو مؤسسة احتكارية أو كيانا قانونيا آخر، لتملك حق المؤلف. وعلاوة على ذلك، فإن المحاكم أصبحت على استعداد للاعتراف بالمصلحة الجماعية في أي مصنف محمي بموجب حق المؤلف من أجل منح تعويضات. كما أن من الممكن أن يكون حق المؤلف الجماعي موضع حكم خاص ومحدد في تشريعات حق المؤلف (فمثلا، ثمة بلد يدرس حاليا إمكانية منح المجتمعات المحلية الحق في ممارسة الحقوق المعنوية بغية الحماية من أي انتفاع مجحف بمواد حقوق المؤلف القائمة على التقاليد أو محط من قدرها). ويجوز أيضا أن تقرر دولة ما حماية المصالح الجماعية بتخويل الحقوق في الفولكلور لهيئة أو إدارة وطنية تكلف بتعزيز مصالح المجتمعات الأصلية أو التقليدية.

الحماية من الادعاءات الكاذبة أو المضللة بشأن الأصالة أو المصدر

من بين أشكال التملك غير المشروع التي غالبا ما تشكو منها المجتمعات الأصلية أو التقليدية اللجوء إلى ادعاءات كاذبة ومضللة بشأن الأصالة أو المصدر. فمثلا، قد تصحب هدية تذكارية بخسة الثمن ببطاقة يبيّن فيها أن الهدية "أصيلة" أو "من صنع شعب أصلي" أو من ابتكار مجتمع معيّن. ولا شك في أن قانون المنافسة غير المشروعة وقوانين الممارسات التجارية والتوسيم مفيدة في هذا الصدد. كما أوضحنا ذلك عمليا في حالات عديدة (انظر الإطار الوارد أدناه).

اتجاهات وتجارب: قوانين المنافسة غير المشروعة والممارسات التجارية

منعت المحكمة **شركة أسترالية** من مواصلة وصف مجموعة من الهدايا التذكارية المرسومة أو المنقوشة يدويا بأنها "أصيلة" أو "من صنع شعب أصلي"، ما لم تقتنع بصورة معقولة بأن هذه الأعمال الفنية أو الهدايا التذكارية قد رسمها أو نقشها شخص يعود نسبه إلى أحد الشعوب الأصلية. وأقيمت الدعوى على الشركة بناء على قوانين المنافسة غير المشروعة والممارسات التجارية. ويحمي **قانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الفنون والحرف الهندية لسنة ١٩٩٠** الحرفيين الأمريكيين الأصليين عن طريق ضمان أصالة المنتجات الهندية تحت إشراف مجلس الفنون والحرف الهندية. ويحظر القانون تسويق أية منتجات على أنها "من صنع الهنود الحمر" إذا لم تكن كذلك حسب تعريف القانون.

وعلاوة على ذلك، سجلت بعض الشعوب الأصلية علامات رقابة لمساعدتها على صون أصالة ونوعية فنونها وحرفها. ففي أستراليا، سجلت الجمعية الوطنية المعنية بالدفاع عن فنون الشعوب الأصلية علامات للرقابة. وفي نيوزيلندا، ينتفع مجلس "Maori" للفنون (Te Waka Toi) بحماية العلامات التجارية عن طريق تطوير العلامة (Toi Iho TM). (انظر أيضا: http://www.toiiho.com/).

Reproduced courtesy of Te Waka Toi

وغالبا ما تكون أشكال التعبير الثقافي التقليدي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطقة محددة. ويعني ذلك أن بإمكان البيانات الجغرافية أيضا أن تحمي أشكال التعبير الثقافي التقليدي، وعلى الأخص إذا كانت في شكل منتجات ملموسة مثل الحرف اليدوية التي تتميز بصفات ناجمة عن مصدرها الجغرافي. ومثال ذلك المنتجات الحرفية المصنوعة في منطقة "Olinalá" في المكسيك. وإذا كانت البيانات الجغرافية المحمية هي اسم المنطقة ذاتها عادة، فإن بعض أشكال التعبير الثقافي التقليدي يمكن حمايتها مباشرة كبيانات جغرافية، مثل الأسماء والعلامات والرموز التي تستخدمها الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية.

وإن ما يقلق الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية أن بعض المؤسسات التجارية غير المصرح لها تستحوذ على كلماتها وأسمائها ورسومها ورموزها وعلاماتها المتميزة الأخرى وتستخدمها وتسجلها كعلامات تجارية. ويمكن وضع حد لهذه الممارسات بالاستناد إلى مبادئ العلامات التجارية العامة. غير أن بعض السلطات، مثل سلطات المجتمع الآندي ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، أدخلت تعديلات على قوانينها من أجل تعزيز الحماية الدفاعية، والسماح صراحة بإبطال أي تسجيل غير مصرح به لعلامات ورموز الشعوب الأصلية كعلامات تجارية.

الحماية من أي استخدام مهين أو مجحف أو مؤذ

غالبا ما تجسد أشكال التعبير الثقافي التقليدي الصفات الروحية والهوية الثقافية لمجتمع ما. ولذلك، فإن أي استخدام مهين أو مجحف أو مؤذ لها قد يكتسي أهمية بالغة في نظر هذا المجتمع. وقد يكون منع أي سوء استعمال وتعزيز حماية القيم الثقافية والروحية الهدف الرئيسي للحماية بالنسبة لبلدان ومجتمعات معيّنة. بل قد تكون هذه "الحماية الدفاعية" أهم شكل للحماية تنشده هذه البلدان والمجتمعات. وإلى جانب القوانين التي تتصدى لأفعال التجديف وغيرها من الأدوات غير المرتبطة بالملكية الفكرية، فإن بعض الدول تدرس إمكانية اعتماد خيارات قائمة على الملكية الفكرية. فمثلا، من شأن

أي حق معنوي جماعي أن يسمح للمجتمعات بالتصدي لاستخدامات معيّنة للمواد الثقافية للشعوب الأصلية، بنفس الطريقة التي تسمح الحقوق المعنوية لأي مؤلف بالاعتراض على تحريف أو تشويه أعماله أو أي استخدام محط من قدرها. وثمة إمكانية إضافية تتمثل في وضع سجل تسجل فيه المجتمعات أشكال التعبير الثقافي التقليدي التي ينبغي عدم السماح باستخدامها لأسباب ثقافية ودينية.

تدابير وأنظمة خاصة

اختارت بلدان عديدة وبعض المنظمات الإقليمية أن تحمي أشكال التعبير الثقافي التقليدي بموجب تدابير خاصة. وحقق أغلبها ذلك في إطار قوانين حق المؤلف وبالاستلهام إلى حد كبير بالأحكام النموذجية لسنة ١٩٨٢. واختار البعض الآخر وضع أنظمة وقوانين قائمة بذاتها على غرار أنظمة الملكية الفكرية. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- قانون الفلبين لسنة ١٩٩٧ بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛
- واتفاق بانغي بشأن إنشاء منظمة أفريقية للملكية الفكرية، حسب تعديله سنة ١٩٩٩؛

اتجاهات وتجارب: أنظمة متميزة وخاصة

بناء على الإطار الإقليمي لبلدان المحيط الهادئ المتعلق بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي لسنة ٢٠٠٢، يحق لأصحاب الحقوق التقليديين من بين جملة أمور حظر تحوير أشكال التعبير الثقافي التقليدي المحمية وتحويلها وتعديلها، أو التصريح بتلك الأعمال. ويتعين على أي منتفع من خارج المجتمع أن يحصل على الموافقة لإعداد مصنفات مشتقة جديدة (تقوم على شكل من أشكال التعبير الثقافي التقليدي). ويعود أي حق من حقوق الملكية الفكرية في المصنفات المشتقة لمؤلف المصنف. وإذا استخدم المصنف لأغراض تجارية، على صاحب الحقوق أن يقتسم المنافع مع أصحاب الحقوق التقليديين ويعترف بمصدر أشكال التعبير الثقافي التقليدي ويحترم الحقوق المعنوية الملازمة لأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

رسم تقليدي لشعب "mola" من بنما

ويقيم نظام بنما الخاص لسنة ٢٠٠٠ بشأن الملكية الفكرية والذي ينظم الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية من أجل حماية هويتها الثقافية ومعارفها التقليدية والدفاع عنها نظاما لتسجيل أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقد أنشئ مكتب خاص وألحق بمكتب الملكية الفكرية للموافقة على الطلبات ومسك السجل. ولا تستلزم الإجراءات التي تتخذ لدى مكتب الملكية الفكرية اللجوء إلى خدمات المحامين، ولا يحصّل أي رسم على الطلبات.

- ونظام بنما الخاص لسنة ٢٠٠٠ بشأن الملكية الفكرية والذي ينظم الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية من أجل حماية هويتها الثقافية ومعارفها التقليدية والدفاع عنها، والمرسوم التنفيذي المرتبط به لسنة ٢٠٠١؛
- والإطار الإقليمي لبلدان المحيط الهادئ المتعلق بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي لسنة ٢٠٠٢.

إنشاء أنظمة خاصة

عند وضع نظام خاص لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي، قد يكون من المهم النظر في المسائل الرئيسية التالية:

- ما هي الأهداف المتوخاة من الحماية؟
- وما هي المواد التي ينبغي حمايتها؟
- وهل ينبغي أن تخضع لشروط معيّنة (انعدام النشر السابق) لكي تتمتع بالحماية؟
- ومن يملك الحقوق ويشرف على إدارتها؟
- وما هي الحقوق المكتسبة، وهل تفرض استثناءات على هذه الحقوق؟
- وهل من إجراءات أو معاملات مطلوبة للحصول على الحقوق؟
- ومن يُعمل الحقوق، وما هي الجزاءات المطبقة؟
- وما هي مدة الحقوق؟
- وهل الحماية رجعية الأثر؟ وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها إذا انتفع الغير بأشكال التعبير الثقافي التقليدي؟
- وكيف يمكن الاعتراف بالحقوق في الخارج؟

تسجيل أشكال التعبير الثقافي وتوثيقها

يطالب العديد من أصحاب المصالح بتسجيل أشكال التعبير الثقافي التقليدي وتوثيقها، وبإعداد قوائم جرد وقواعد بيانات وقوائم أخرى.

ويؤدي تسجيل المواد الثقافية وتوثيقها دورا مهما في الاستراتيجيات الرامية إلى صون التراث الثقافي والثقافات التقليدية.

بيد أن تسجيل أو توثيق أشكال التعبير الثقافي التقليدي من شأنه أن يؤثر في حماية الملكية الفكرية، ويقتضي بالتالي التفكير فيه مليا. فغالبا ما يحافظ على أشكال التعبير الثقافي التقليدي بصورة شفهية وغير ملموسة. والمطالبة بشكل ما من أشكال التوثيق أو التسجيل المسبق لإقرار الحقوق قد تتعارض مع الطابع الشفهي غير الملموس والطابع "الحي" للعديد من أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفضلا عن تكلفة توثيق أشكال التعبير الثقافي التقليدي وتسجيلها، فإن حقوق المؤلف المخوّلة في ما تم توثيقه وتسجيله قد لا تمنح للمجتمعات نفسها بموجب قانون حق المؤلف، وهي تمتد على أية حال إلى طريقة التعبير فقط، وليس إلى القيم والمعاني وغيرها من "الأفكار" التي تجسدها. أما التوثيق والتسجيل، وعلى الأخص عند توفيرهما في شكل مرقمن، فمن شأنهما تيسير نفاذ الجمهور إلى أشكال التعبير الثقافي التقليدي، غير أنهما قد يعرقلان جهود المجتمعات الرامية إلى حماية أنفسها.

تدابير عملية لتحديد الاتجاهات العامة

استنادا إلى المعلومات الواردة أعلاه، فإن التدابير التالية من شأنها أن تساعد واضعي السياسات على الاستدلال إلى طريقهم وتوضح الخيارات المتاحة:

- **أولا:** تحديد أهداف السياسة الوطنية، بما في ذلك احتياجات المجتمعات صاحبة الفولكلور والمؤتمنة عليه وهل ترتبط هذه الأهداف بالملكية الفكرية (أم هي أقرب إلى أهداف سياسة أخرى مثل صون التراث الثقافي)؟ وما هو الموضوع الواجب حمايته؟ وما هي الأعمال الواجب حمايتها؟ وهل المقصود من الحماية هو الحماية الموجبة أو الحماية الدفاعية، أو مزيج منهما؟

- **ثانيا:** تحديد الخيارات المتوفرة في إطار أنظمة الملكية الفكرية المألوفة، بما فيها نظام المنافسة غير المشروعة، وكذلك الخيارات الرامية إلى تكييف أو تعديل بعض من عناصر الملكية الفكرية الموجودة حاليا.

- **ثالثا:** تحليل الخيارات المتوفرة في أنظمة خلاف أنظمة الملكية الفكرية، والمفيدة في بلوغ الأهداف المتوخاة، مثل التراث الثقافي وقوانين حماية المستهلك والتسويق وقوانين الشعوب الأصلية والقوانين العرفية.

- **رابعا:** البت في جدوى اعتماد نظام خاص قائم بذاته أو قدرة الحقوق الموجودة حاليا وتعديلاتها على أن تفي بالاحتياجات المتعرف عليها وتحقق التوازن السليم. وكيف يمكن لنظام خاص أن يرتبط بأنظمة الملكية الفكرية المألوفة في الموضوعات المشتركة على الأخص؟

- **خامسا:** تحديد التدابير العملية والتنفيذية والمؤسسات والبرامج المطلوبة لتيسير الانتفاع بأشكال الحماية الموجودة أو المعترم اعتمادها، وتنفيذها بصورة فعالة.

- **سادسا:** تحديد كيفية تفاعل الأنظمة الوطنية لتوفير حماية إقليمية ودولية في إطار قانوني دولي أو إقليمي أو ثنائي الأطراف.

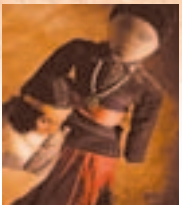

ما هي التدابير الواجب اتخاذها في المستقبل؟

تواصل أمانة الويبو العمل على تنفيذ ما يطلب إليها من الأنشطة التي تتعلق بالتعاون القانوني التقني والتي تستهدف وضع أنظمة وتدابير قانونية لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتعزيز تلك الأنظمة والتدابير وتنفيذها بصورة فعالة. وكجزء من ذلك البرنامج، فإنها تعد حاليا دليلا عمليا شاملا لواضعي القوانين والسياسات، وللمجتمعات وأصحاب المصالح الآخرين. كما أنها تعد أدلة تستهدف أطرافا معنية أخرى، مثل منظمات الحرف اليدوية. وعلاوة على ذلك، فإنها تنظر في إعداد عقود نموذجية ومدونات لقواعد السلوك ومبادئ توجيهية للانتفاع بها في دور المحفوظات والسجلات الفولكلورية والمتاحف وغيرها من المؤسسات، ومساعدتها على إدارة جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بتراثها الثقافي.

وعلى المستوى السياسي، فإن وفرة التحليلات القانونية والبيانات الوطنية والإقليمية والتقارير والمواد الأخرى التي فحصتها لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور أرست أساسا متينا للتطور القانوني الدولي. وقد فرزت اللجنة تلك المعلومات العملية وحوّلتها إلى خيارات سياسية وتشريعية لتعزيز حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي من خلال أنظمة الملكية الفكرية المألوفة بعد تعديلها أو توسيع نطاقها، أو من خلال أنظمة خاصة قائمة بذاتها. وستتبلور عن قريب قاعدة مشتركة من المبادئ الأساسية والأهداف المشتركة. ومن شأن هذه الخيارات السياسية والتشريعية أن تشكل أساسا للتوصيات أو المبادئ التوجيهية أو الأحكام النموذجية أو غيرها من الصكوك الرامية إلى حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، إن رغبت الدول الأعضاء في الويبو في ذلك.

ومن المرتقب أن يعزز هذا التطور القانوني حماية الفولكلور المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي على نحو أنجع. واستنادها إلى فهم مشترك لمبادئ الحماية وأهدافها. ولا شك في أن من شأن ذلك أن يساعد على تنسيق وتعزيز الاستجابة الدولية لهاجس الاعتراف بالتراث الثقافي للمجتمعات الأصلية والتقليدية واحترامه، ويؤدي إلى ضمان الانتفاع بهذا التراث على نحو مناسب وعادل، والسماح في الوقت ذاته بتبادل الثقافات وازدهارها.

مراجع إضافية

يعتمد هذا الكتيب على العديد من الوثائق والدراسات والمراجع الأخرى المعدة والمطلع عليها في سياق عمل الويبو. والتي تتوفر جميعا لدى أمانة الويبو وعلى الموقع:
http://www.wipo.int/tk/en/cultural/index.html.
وترد فيما يلي قائمة بأهم المراجع:

WIPO Secretariat, *"Intellectual Property Needs and Expectations of Traditional Knowledge Holders: WIPO Report on Fact-Finding Missions on Intellectual Property and Traditional Knowledge (1998-1999)".*

WIPO Secretariat, Background Paper N° 1 *"Consolidated Analysis of the Legal Protection of Traditional Cultural Expressions of Folklore"*

WIPO Secretariat, *"Final Report on National Experiences with the Legal Protection of Expressions of Folklore"* (WIPO/GRTKF/IC/3/10)

WIPO Secretariat, *"Consolidated Analysis of the Legal Protection of Traditional Cultural Expressions"* (WIPO/GRTKF/IC/5/3)

WIPO Secretariat, *"Traditional Cultural Expressions of Folklore – Legal and Policy Options"* (WIPO/GRTKF/IC/6/3)

Janke, Terri, *"Minding Culture – Case Studies on Intellectual Property and Traditional Cultural Expressions"*, prepared for WIPO

Kutty, P. V., *"National Experiences with the Protection of Expressions of Folklore/Traditional Cultural Expressions – India, Indonesia and the Philippines"*, prepared for WIPO

International Trade Centre (UNCTAD/WTO) and WIPO Secretariat, *"Marketing Crafts and Visual Arts: the Role of Intellectual Property - A Practical Guide"*

لمزيد من المعلومات، يمكن الاتصال بالويبو

العنوان:
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف:
+41 22 338 91 11

الفاكس:
+41 22 733 54 28

البريد الإلكتروني:
wipo.mail@wipo.int

أو مكتب التنسيق في نيويورك:

العنوان:
2, United Nations Plaza
Suite 2525
New York, N.Y. 10017
United States of America

الهاتف:
+1 212 963 68 13

الفاكس:
+1 212 963 48 01

البريد الإلكتروني:
wipo@un.org

من الممكن زيارة موقع الويبو على الإنترنت:
http://www.wipo.int

وطلب المنشور من مكتبة الويبو الإلكترونية:
http://www.wipo.int/ebookshop

من منشورات الويبو رقم (A)913 ISBN 92-805-1509-8